الكاتب: أ/ محمد بسباس[1] و أ/ محمد السهلي[2]
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب

عنوان المقال: الأعراف مصدر لإنتاج المعرفة التاريخية: أعراف المياه بواحة بتافيلالت نموذجا

البريد الالكتروني:meskalameskala@gmail.com

تاريخ الارسال: 10 /2019/08 **تاريخ القبول**: 2019/08/30 **تاريخ النشر**: 2019/09/30

الأعراف مصدر لإنتاج المعرفة التاريخية: أعراف المياه بواحة بتافيلالت نموذجا

Usages are a source for the production of historial knowledge Usages of water in Tafilalet model

الملخص بالعربية:

تستمد الأعراف سلطتها من حاجة الناس إلى ضبط علاقاتهم بينهم ومع جيرانهم. واعتبارا لذلك فالأعراف سجلا لكل ما تعرفه القبيلة من لحظات فرح أو حزن حرب أو سلم ، وفرة أو قلة ،نصر أو هزيمة، لذلك لا مشاحة من دلالتها الأكيدة في التعرف على جزء كبير من ماضي أو حتى حاضر القبيلة أو القصر. انطلاقا من ذلك اعتبرت من الوثائق الغميسة أو الدفينة أو اللاإرادية ،يستشف منها المؤرخ معطيات في غاية الأهمية وفي بعض الأحيان مكملة ومرممة لما قد يعتري الوثائق الأخرى من فراغات أوصمت قد يكون مقصودا من الوثائق الكلاسيكية (كتب التاريخ العام ، وكل الاخباريات..) المباشرة.

كلمات مفتاحية: الماء، الاعراف، القبيلة، تافيلالت، الأعراف المائية، الواحة، الوثيقة

Abstract :

Usages derive their authority from the need for people to control their relations with themselves and their neighbours. As a result, the customs are a record of all the tribe's moments of joy, sadness, war or peace, abundance or lack, victory or defeat, so there is no doubt about its significance in identifying a large part of the past or even the present tribe or palace. As such, they were considered to be

dumped, buried, or involuntary documents, from which the historian discovers very important and sometimes complementary and restored data for other documentary spaces that may be stigmatized and may be intended as classical documents (general history books, all news...).

Key Words: Water, usages, tribe, Tafilalet, water usages, Oasis, Document.

تقديم:

تطلبت عملية تجديد الكتابة التاريخية بالمغرب، تغيير مناهج البحث والانتباه إلى مواضيع كانت إلى عهد قريب مهملة، وفي الإطار نفسه تم الرجوع الى مظان وثائقية غير مألوفة في البحث التاريخي، قصد توسع وتجديد الوثيقة التاريخية خدمة لمسار هذا البحث، وفي هذا السياق تبرز الأهمية البالغة لوثائق الأعراف، باعتبارها مجموعة من الضوابط والأحكام المتعارف عليها بين أفراد القبيلة أو القبائل.

وتستمد الأعراف سلطتها من حاجة الناس إلى ضبط علاقاتهم فيما بينهم ومع جيرانهم، واعتبارا لذلك فالأعراف تشكل سجل لكل ما تعرفه القبيلة من لحظات فرح أو حزن حرب أو سلم، وفرة أو قلة، نصر أو هزيمة، لذلك لا مشاحة من دلالتها الأكيدة في التعرف على جزء كبير من ماضي أو حتى حاضر القبيلة أو القصر.

انطلاقا من ذلك اعتبرت الأعراف من الوثائق الغميسة أو الدفينة واللاإرادية، يستشف منها المؤرخ معطيات في غاية الأهمية وفي بعض الأحيان مكملة ومرممة لما قد يعتري الوثائق الأخرى من فراغات أوصمت قد يكون مقصودا في الوثائق الكلاسيكية (كتب التاريخ العام ، وكل الاخباريات..) المباشرة.

ومن ضمن الأعراف المنظمة للحياة الاجتماعية بتافيلالت نجد أعراف المياه، كإحدى الوثائق المعبرة عن إيقاعات الحياة اليومية للمجتمع المحلي، وقد لا تكون هذه الأعراف معدة فقط للمسألة المائية، إذ تكون هذه المسألة ضمن عرف عام للقبيلة أو القصر، على أن الأعراف لا تقتصر على ضبط العلاقات الداخلية للقبيلة أو القصر، ولكن قد تكون في شكل اتفاقيات تنظيمية لعلاقات القبائل المجاورة أو حتى البعيدة على اعتبار أن موارد المياه لا تكون بالضرورة ضمن مجال القبيلة، بل تشمل مجالات أبعد من نفوذها مما يضطرها إلى نسج

علاقات في شكل اتفاقيات قبلية عرفية، تنبني في بعض الأحيان على تنازلات حرصا على استمرار التزود بالماء، وبذلك تتخذ الأعراف طابعين: الأول عقدي رمزي والثاني عملي نفعي يختلط فيه المقدس والمدنس .

وعلى هذا الأساس تم طرح الإشكالية التالية :

- هل تعتبر الاعراف من مصادر المعرفة التاريخية ؟
- إلى إي حد تمكننا أعراف المياه بتافيلالت من ترميم المعرفة التاريخية القانونية والاطلالة على جانب من ماضي المنطقة؟

1. الأعراف مصدر للمعرفة التاريخية:

إلى عهد قريب كان معظم سكان المغرب قرويون، ففي مطلع القرن العشرون لم يكن يتجاوز حجم الساكنة الحضرية خمسة بالمائة كما تؤكد وثائق رسمية3، يعني ذلك أن القبيلة كانت هي الخلية الأساسية للمجتمع القروي، وضمنها تنتظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وفق قوانين متعارف عليها، شكلت قواعد ترشد الفرد والجماعة، فظهرت بذلك أحكاما عرفية ترسخت في عادات القبيلة4، ومع مرور الزمن أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياة أهل تلك القبيلة.

ويستمد العرف سلطته من الحاجة الماسة للناس لضبط علاقاتهم مع أفراد وسطهم ومع الاخر، وبذلك فهو في خدمته لمصالح القبيلة، يصبح الزاميا يتمخض عنه قانون شفوي يسمى القانون العرفي يعكس تفاصيل الحياة اليومية للقبيلة. اعتبارا لذلك فالأعراف تشكل مصدرا للمعرفة التاريخية حول القبائل ومجالاتها، ومن أجل بناء هذه المعرفة فقد أضحى عمل المؤرخ مرتبط بالنزول إلى الميدان قصد استخبار المجال وقاطنيه، ومن ثمة تظهر القيمة القصوى لوثائق الأعراف سواء كانت شفوية أو مكتوبة لاستكمال بناء وترميم معطيات حول نمط الإنتاج وطبيعة التشكيلة الاجتماعية ونمط التفكير، بل حتى طبيعة التنظيم السياسي داخل القبيلة أو القصر، ومن ذلك أعراف تدبير المسالة المائية بتافيلالت، لأهمية الماء في بناء الاقتصاد القبلي وصياغة النظم الاجتماعية لتدبير هذه الثروة الحيوية، وأنماط التفكير حولها سلما أو صراعا فرحا أو حزنا. وغير خفي على المهتمين بهذه المسألة ما أكدته بعض المدارس التاريخية حول الوثيقة المكتوبة وتقديسها وارتباط الحقائق التاريخية بها بحيث لا

تاريخ دون وثيقة مكتوبة5، لكن هذه الوثائق تبقى صماء أو صامتة مالم يتم تأويلها بوضعها في سياقاتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، وربطها بوسطها الطبيعي مع ترميم ما اخترم منها وملأ بياضاتها وصمتها ازاء قضايا تلامس الهم اليومي للقبيلة.

ورغم كون الاعراف نتاج اجتماعي قاعدي تبدو صامتة احيانا ازاء هذه القضايا، لكن القراءة الواعية لوثائق الاعراف قد تمكننا من بناء صورة مكتملة عن هذه الإشكاليات، وبالتالي بناء معرفة تاريخية لها والتي ظلت إلى وقت قريب ضمن خانة المهمش والمسكوت عنه.

وبالنظر إلى طبيعة المجال الجغرافي الذي أفرز معظم وثائق الاعراف منذ وقت ليس بالقريب6، فإن المعاش اليومي الذي تشكل فيه قضايا الماء وتوزيعه وتدبيره أحد أهم الانشغالات الفردية والجماعية بتافيلالت، وباعتباره أحد انواع التجمعات الصحراوية العصبية والتي هي بمثابة مؤشر على هوية القبيلة7 الواعية بطبيعة جغرافيتها التاريخية القاسية، ومدى تأثيرها على نمط عيشها المبني على القلة، بما في ذلك القلة المائية، مما كان له بالغ الأثر في التدقيق والتشدد في ضبط التدبير الاجتماعي والقانوني والتقني للمسألة المائية، فكانت أن وثقت لذلك بأعراف تدل على النباهة.

فقد توصل ابن خلدون الى أن سكان الصحراء "أخلاقهم أبعد من الانحراف وأذهانهم أثقب في المعارف والادراكات"8، لذلك شكلت الأعراف أحد مصادر المعرفة التاريخية لتفاصيل الحياة الواحية، وفي رصد العلاقات القائمة بين السكان من أجل التعاون على استغلال المجال، والوقوف على طبيعة النزاع بينهم بسبب الاستغلال المشترك لبعض الاراضي وتقسيم حصص السقي وغيرها من المظاهر الاجتماعية.

لقد أبدى سكان تافيلالت إبداعا في تقنيات استغلال مياه العيون والسيول والاودية والمياه الجوفية، فأنشأوا السدود لتحويل المياه الجارية الى السواقي لري حقولهم وحفر الآبار والخطارات، يعني ذلك تنظيما اجتماعيا لتدبير الثروة المائية وفق قوانين وأعراف. وقد تنبه مشرعو الأعراف الى مشاكل مرور السواقي من الاراضي الخاصة وتنظيم الحصص المائية بين أهل العالية والسافلة بوضع ضوابط عرفية لايزال معمولا بها الى الان .

ولم يكن حضور الماء في الاتفاقيات القبلية في مجالات الندرة المائية فقط كمجال "عرب الصباح" بزيز الاوسط بتافيلالت، بل حتى في مجالات الوفرة النسبية للماء كمجال

"الرتب"، ويظهر ذلك بتنظيم عملية الانتفاع من مياه ساقية "ايت شاكر"9. وبذلك تبدو أهمية الوثائق القبلية في التعرف الى تفاصيل المسألة المائية وتعرف محليا بتعقدين او ازرف وهي عبارة عن معاهدات قبلية نتيجة لعقد صلح او انها كانت اتفاقيات استباقية من شأنها ان تحد من الصراعات الممكنة.

2. الأعراف المائية بتافيلالت:

دأبت العديد من الدراسات المهتمة بدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمجالات الصحراوية والواحية على اعتماد التحليل المادي كأحد العوامل الحاسمة في تفسير التفاوتات الموجودة داخل هذه المجتمعات، ويشكل عامل النسب والانتماء إلى "القصر" أحد العوامل المحددة للمكانة الاجتماعية.

وقد اقتضت الوضعية المجالية التي وجدت فيها هذه التشكيلات الاجتماعية ملائمة مجموعة من القوانين مع ما يتوفر داخل هذا المجال الجغرافي من موارد طبيعية ومنها الماء، الذي يشكل في واحات تافيلالت أهمية خاصة نظرا لطبيعته الحيوية في الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة والزراعية خصوصا.

ولعل أهمية الماء اكتسبت من ندرته، حيف فرض الجفاف الذي تتميز به هذه المنطقة على الانسان أن يستعمل عدة تقنيات لتجميعه وتخزينه وتوزيعه وفق قوانين عرفية تحفظ مصلحة الافراد المستفيدين منه.

وقد لعبت الأعراف المحلية دورا إيجابيا في حل العديد من القضايا والاشكالات التي كانت تنشب بسبب الماء بين مختلف القبائل ومكونات "القصور"، وتجاوز التحديات التي تفرضها العوامل الطبيعية. لذلك فدراسة المجتمعات الواحية لا يجب أن يقتصر على عوامل دون أخرى، بل وجب أخذ بعين الاعتبار القوانين العرفية المائية كمصدر للمعرفة التاريخية بتافيلالت لما يختزله من ذاكرة تاريخية توضح مساراتها.

اعتمدت واحات تافيلالت في توفير حاجياتها من الماء على معظم المصادر التي يوفرها المجال من أنهار وأبار ومياه الأمطار والعيون، وقد شكل نهر "زيز" أحد أهم مصادر الماء بالمنطقة، مما دفع العديد من الرحالة والمؤرخين إلى الإشادة بأهميته، فقد أشار إليه الوزان في معرض حديثة عن سجلماسة بقوله: "وفيها مساجد جميلة، ومدارس ذات سقايات عديدة

يجلب ماؤها من النهر، تأخذه ناعورات من وادي زيز تقذف به في قنوات تحمله إلى المدينة "10، وكتب عنه الادريسي في قوله: "مدينة سجلماسة كبيرة كثيرة العامر وهي مقصد للوارد والصادر كثيرة الخضر والجنات رائقة البقاع والجهات، ولا حصن عليها وإنما هي قصور وديار وعمارات متصلة على نهر لها كثيرة الماء يأتي إليها من جهة الشرق من الصحراء يزيد في الصيف كزيادة النيل..."11 ، وهذه الزيادة في كميات المياه التي أشار إليها الادريسي إنما هي حاصلة بسبب ذوبان الثلوج على مرتفعات الأطلس الكبير الشرقي في فصل الصيف.

والواضح من خلال إشارة الوزان والادريسي أن الانسان في تافيلالت عمد إلى استغلال مياه الوادي وتجميعها وتوزيعها مستعملا في ذلك تقنيات عدة كالسدود التحويلية، وهي تقنيات بسيطة تقام على الأنهار والروافد ذات "الجريان الموسمي لتحويل جزء قليل من حمولة الوديان لسقي ضفافها وزرعها، وتمكن هذه التقنية من تعويض كمية المطر التي تقل عن 100ملم سنويا في هذه المناطق الجافة... كما تستعمل هذه التقنية في الأنهار التي تعرف فيضانات عند ذوبان الثلوج".12وتتكون هذه السدود أساسا من الأحجار وأغصان الأشجار التي تثبت بالطين وسط سرير الواد من أجل تحويل الجريان نحو الحقول.

ولم تغفل المصادر ذكر هذه التقنية، حيث أشار ابن حوقل13 إليها منذ القرن الرابع الهجري، ومن بعده مارمول14 منذ القرن 10هـ\ 16م مما يرجح فرضية أن الانسان الفيلالي استخدم هذه التقنية منذ القدم .

ورغم أن المصادر المكتوبة لا تسعف في تحديد السدود التي شيدت بواحات تافيلالت، فإن المصادر الشفوية تختزن معطيات هامة حول أسماء بعضها والتي ارتبطت بوادي زيز وشيدت عليه مثل: سد الرصيف ويقع في الجزء الشمالي، وسد البطحاء وهو أكبرها ويقع في أقصى الجنوب، وسد الشموخ ويوجد في الحدود الجنوبية من موقع سجلماسة الاثري.

إن تتبع الإشارات الواردة في ثنايا المصادر التي خصَّت منطقة تافيلالت بالذكر، تظهر بأن الانسان اعتمد في حاجياته اليومية من الماء على المصادر الجوفية أكثر من اعتماده على الأودية "كزيز"، الذي يعتبر موسميا، بل لجأ إلى المصادر الأخرى كالعيون والآبار بشكل كبير ولاسيما في فترات الجفاف، وهذا التنويع في المصادر نابع من الخبرة الطويلة التي اكتسبها السكان في التعامل مع الماء، مما ولَّد علاقة تفاعلية بين الانسان والماء، تجلت في تعبئة ما

يمكن تعبئته باستعمال عدة تقنيات كالخطارة التي هي أهم أنظمة استغلال المياه الجوفية، وهي عبارة عن أبار تربط بينها قناة باطنية تمكن من حمل مياه الفرشة الباطنية نحو المزارع المنتشرة بسافلتها .

وقد حاول عدد من الباحثين تحديد تاريخ دخول هذه التقنية إلى المنطقة معتمدين في ذلك على ما أورده الادريسي، الذي أشار إلى وجود الخطارة بشمال إفريقيا مرتين، الأولى عند حديثه عن جرمة وتساوت في القرن 6هـ/10م15، والثانية في عهد علي بن يوسف أثناء وصفه لمدينة مراكش.16

ويورد أحد الباحثين17 الشروط الأساسية لاستغلال المياه بهذه الطريقة منها: وجود سديمة مائية غنية غير عميقة وأن تكون الصخور قابلة لخزن الماء وتصريفه، وأن تكون التضاريس عبارة عن منحدرات خفيفة مع وجود ركيزة جيولوجية غير نافذة حتى يكون مجال التصريف فعال، وهي شروط نجدها متوفرة في واحات تافيلالت.

لقد لجأ الانسان بواحات تافيلالت أيضا إلى تقنية "أغرور"، وهي تقنية محلية تعتمد على الطاقة الحيوانية وعلى مجموعة من الأدوات المرتبطة بهذه التقنية مثل "الصنيفة"، ولا تسعف المصادر في تحديد تاريخ دقيق لبداية استعمال هذه التقنية سوى ما افترضه عبد اللوي في دراسته عن المجتمع الواحي18 حول إمكانية أن تكون تقنية "أغرور" تعود إلى فترة سيطرة القبائل الزناتية على الواحات، واعتمد في تفسيره على أصل اسم "أغرور" باعتباره اسما امازيغيا.

ويتكون هذا النظام من "البئر الذي لا يتجاوز عمقه عشرة أمتار تقريبا بحيث يستعمل دلو مصنوع من جلد البقر أو الماعز يتم ربطه بحبلين من طرفيه، إضافة إلى عجلتين (الجرارات) واحدة فوق أعمدة خشبية وأخرى بجانب فوهة البئر، هاتين العجلتين تمكنان من إدارة الحبلين ذهابا وإيابا بواسطة حمار أو بقرة أو جمل لرفع الدلو من البئر، ولما يصل الدلو إلى السطح يجر هذا الشخص الحبل الصغير ويقوم بإفراغ حمولة الدلو من الماء في صهريج صغير يوجد بجانب البئر وهكذا حتى يمتلئ الصهريج".19

وتعتبر السواقي من أهم عناصر استغلال وتوزيع المياه السطحية بتافيلالت منذ العصر الوسيط، حيث أشار إليها ابن الخطيب بقوله: " وقام بن يزيد الأسود بتنظيم مياه واد

زيز وقسمها لتخترق الحقول والبساتين"20، كما أورد الوزان في كتابه "وصف إفريقيا" إلى السواقي التي كانت تحمل الماء إلى مدينة سجلماسة حين قال أن مياه " واد زيز تقذف به في قنوات تحمله إلى المدينة"21، وهذه الإشارات المصدرية وإن كانت مقتضبة فإنها تؤكد استعمال الانسان هذه التقنية في توزيع الماء بين مختلف القبائل والقصور بتافيلالت، وهو ما تؤكده الأبحاث الاثرية حول المنطقة.22

ولا زال استعمال السواقي والقنوات سائدا في يومنا الحالي بتافيلالت كوسيلة لتوزيع المياه ولحمل الماء من الوادي نحو الحقول المزروعة، وغالبا ما توجد الساقية في منطقة مرتفعة وبانحدار يمكن من سيلان الماء بالسرعة المطلوبة، أما حجمها فيختلف حسب العالية والسافلة لتتفرع إلى شبكة من السواقي حين دخولها للحقول المراد سقيها. وقد ساهمت هذه الشبكة من السواقي في توسيع المجال الزراعي وفي تنويع المنتوجات الزراعية وهو ما قصده الادريسي حين قال: "وهي مقصد للوارد والصادر كثيرة الخضر والجنات رائقة البقاع والجهات".23

3. القوانين العرفية المنظمة لتوزيع المياه بواحات تافيلالت:

تعتبر الأعراف بالنسبة للمجتمعات الواحية أحد "المرجعيات الرئيسية للبنية التنظيمية العامة للفئات الاجتماعية المكونة للوحدة السكنية المنغلقة والمتجلية في القصر الذي هو الخلية الأولى المكونة لمختلف المشيخات والاتحاديات"24، لذلك فإن سكان تافيلالت استندوا إلى هذه المرجعية لتنظيم توزيع الماء بشكل دقيق سواء من حيث حساب المدة الزمنية للحصص المائية أو الحفاظ على الحقوق المائية، وقد تحدث جاك بيرك عن هذه العملية قائلا:" بين عملية تعبئة المياه وعملية السقي توجد مرحلة فاصلة وهي اجتماعية بالضرورة أي عملية توزيع المياه".25

ويتم توزيع الماء جماعيا حسب "العظام" و"أفخاذ" القبائل والقصور من العالية إلى السافلة ب"الربطة" التي هي عبارة عن "قش من الاغصان والنباتات والتربة التي تستعمل لإغلاق الساقية قصد تحويل مياهها إلى جزء اخر من الجنان وتستعمل كذلك كوحدة قياسية للدلالة على كمية المياه التي من الممكن أن تسقي حوضا واحدا"26، أو عن طريق نظام النوبة (الدور) الذي فصّل فيه بول روشي بقوله: " في تافيلالت المأهولة بالعرب والشرفاء والمرابطين

كل ساقية ناتجة عن فيضان تسقي مجموعة من القصور مثلا ساقية البلدية بقصر الحساسنة قرب أرفود (تيزيمي) لتسقى تبعا للترتيب الطبوغرافي بواسطة التوزيع الجماعي مجموعة من قصور المعاضيض (العالية) وتيزيمي (السافلة) عن طريق دورة لأربعين يوما، وإذا كان دور السقي لم يكمل بعد عندما ينتهي الفيضان يستأنف عند الفيضان القادم في النقطة التي انتهى عندها في الفيضان السابق".27

ولضمان توزيع عادل بين الافراد المستفيدين من الماء فقد عمل الإنسان الواحي إلى وضع مراقب لعملية التوزيع اصطلح عليه ب "شيخ الماء"، وتتلخص مهمته في منع أية سرقة للماء وتفادي حدوث أي تسرب أي تسرب للماء ومدى صلاحيتها للاستعمال، ويشترط فيه أن يكون له إطلاع واسع بالسواقي وعدد نوباتها ومالك كل نوبة.

ويشكل نظام "تاكورت" ممارسة عرفية وليد الواقع السوسيو اقتصادي لواحات تافيلالت، حيث ينصرف مضمونه إلى النصيب من الأرض والماء، وتختلف مساحته وحجمه حسب المناطق ومقاييس الأمطار في السنة وأشغال الإصلاح التي تقوم بها الجماعة.28 وتختلف طوبونيمية مصطلح "تاكورت" من منطقة لأخرى، فعند سكان المناطق الجافة كتافيلالت فهو يشير إلى النصيب من المياه الخاصة بالسقي، ويرتبط عند قبائل "أيت عطا" بمساحة وحقوق المياه والأراضي.29

وقد افادتنا الدارسات المهتمة بنظام "تاكورت" بمثال عن أهمية هذا النظام، حيث أن القرار داخل كل مجموعة قبلية يعود إلى "الجماعة" التي تتمتع بصلاحية تحديد نصيب كل فرد أو فخذ أو عظم تحت إشرافها والقيام بعملية التقسيم التي تراعي عدة اعتبارات منها: أن تكون الأرض على طول الأودية فتقسم إلى جزء أعلى وأخر أوسط وثالث منخفض، وكل قسم يجب أن تراعى فيه المساحة وطبيعة التربة وعمق الفرشة المائية ليتم بعد ذلك التقسيم على أسلوب "تاكورت" كما يقتضي هذا النظام التساوي في التوزيع سواء المياه أو الأرض بهدف تحقيق نوع من التوازن العادل بين العائلات تبعا لجودة التربة وعمق الفرشة المائية وبعد الحقول عن الساقية.30

وتختلف مساحة "تاكورت" من منطقة إلى أخرى حسب الملكيات وتبعا لعدد الأسر والفخذات والقبائل المشاركة فيها، ومع ذلك فإن بعض المناطق لها وحداتها القياسية التي

تعتمدها في إطار عملية التقسيم. وبالتالي فإن النظام العرفي بتافيلالت يوضح العلاقة بين الإنسان والماء والتي لا يمكن من دونها فهم الأنظمة المائية في المجالات الواحية.

ورغم الأعراف والقوانين المنظمة لتوزيع الماء بتافيلالت فإن هذا لم يمنع من حدوث خلافات ونزاعات بين القبائل ومكونات القصور عند ندرته وأثناء ارتفاع منسوب مياه وادي زيز، وما يرافق ذلك من انجراف السدود وانهيارها كما وقع بين "قبائل "تانيجيوت" وأهل "تيطاف" من جهة عبر ساقيتهم المنشقة على سد المعاليق التي توجد في عالية سد "انبدوز" وقبيلة أهل "أنبدوز" من جهة أخرى31، بل إن هذا النزاع شمل كل القبائل التي توجد في سافلة سد "أنبدوز" والتي تتمثل في "تانيجيوت" و "تيطاف" و "وادي افلي" عبر الساقية المسماة "الوسطانية" والساقية الأخرى المسماة "المدرارية" والقائمتان على سد الرصيف حيث توجد في سافلتها العديد من السدود والسواقي مزارع وادي "إفلي" وقبائل السفالات".32

ويتبين لنا من خلال هذا النزاع أن القبائل المتنازعة استحضرت الشرع لحل الخلاف، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول استغناء قبائل "تانيجيوت" وأهل "تيطاف" وأهل "انبدوز" عن "الجماعة" والأعراف المحلية والتجاءها للقاضي "التجموعتي" لفض النزاع، وما يمكن استخلاصه أن اللجوء إلى القضاء لم يكن بسبب ضعف القانون العرفي المنظم لاستغلال الماء بل إن الامر مرتبط بالفساد الأخلاقي الذي كانت تعرفه بعض القبائل مثل "أنبدوز" و افترائهم على القبائل الأخرى والإضرار بهم ببناء سدود أخرى على مجرى الوادي عوض التي تهدمت الأمر الذي ينافي العرف والشرع مما استوجب اللجوء إلى السلطة المخزنية لحل النزاع .

خلاصة:

من حصاد ما سبق، تكتنز وثائق الأعراف مادة تاريخية معتبرة ناقلة لمهموم مجتمعاتها في أدق تفاصيل حياتها اليومية، ومن ذلك العرف المائي في مجال يمثل نموذجا لمجلات القلة المائية، ومن ثمة مسوغ طرح دور العرف والعرف المائي في بناء معرفة تاريخية قاعدية حول مجتمعات ما قبل الرأسمالية التي تتميز بالقلة في الانتاج لكنها في المقابل توضح لنا ان تدبير المسالة المائية ينم عن قدرة وحصافة عالية لتدبير القلة وضمان استمرار النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانماط التفكير وفي سياق كتابة واعادة كتابة تاريخ المغرب تشكل

المبحثة احد مداخل القوة لتوسيع مفهوم الوثيقة وتنويعها والتعرف الى خصوصيات المجالات كالمجالات الواحية مثل واحات تافيلالت.

الهوامش:

1 - أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي ثانوية الشهيد صالح السرغيني ابن جرير، طالب دكتوراه مركز دراسات الدكتوراه اللغات والتراث والتهيئة المجالية ،مختبر التراث دراسة وصيانة وانقاذ ،محور التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس - فاس ،جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، للتواصل هاتف 0663595655 medhistoire@hotmail.com/ khalidbesbass@gmail.com

2 - أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، طالب دكتوراه مركز دراسات الدكتوراه اللغات والتراث والتهيئة المجالية ،مختبر التراث دراسة وصيانة وانقاذ ،محور التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس - فاس ،جامعة سيدي محمد ابن عبد الله للتواصل هاتف 0653374606_ البريد الالكتروني: meskalameskala@gmail.com

3 - تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى2014 / مستقبلية مغرب 2030، اية ديمغرافية ، /www.hcp.ma/file تاريخ الاطلاع 2018/06/20

4 - حليمة بن كرعي، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الرباط ،2004.ص7.

5 - أكدت المدرسة الوضعية أو الوثائقية على أن الدراسة التاريخية تستحيل دون وثائق مكتوبة وتسمى أيضا بالوثائقية لأنها اعتبرت الوثائق مادة الملاحظة والتجريب لإعادة بناء الأحداث التاريخية بدقة وموضوعية. تتمثل الوثائق في السجلات والأرشيف والمعاهدات والمراسلات والنقود وغيرها.. و مهمة المؤرخ جمع تلك الوثائق باعتبارها آثارا دالة على الحدث. للمزيد انظر خالد طحطاح، الكتابة التاريخية ، دار توبقال للنشر الدار البيضاء ،2012ص.73/ادواد كار، ما هو التاريخ ، ترجمة ماهر كيلاني وبيار عقل بيروت 1980ط2 ،ص7-8.

6 - تحتاج الحياة اليومية للقبائل للضبط والتنظيم ضمانا لاستمرار التكافل والتضامن المجتمعي، لذلك لا مشاحة من القول بقدم الاعراف قدم الاجتماع البشري. وقد يولد مع ميلاد تكتلات قبلية كحال حلف ايت عطا انظر ، عبد القادر بوراس، اتحادية ايت عطا والعرف القبلي، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1 ، مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الرباط ،2004 ص.49

7- Larbi Mezzine, Le Tafilalet contribution à l'histoire du Maroc aux XVIIe XVIII siècles, .imprimerie najah el Jadida, Casablanca 1987.P16

8 - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة المصرية العصرية صيدا- بيروت، 1999، ط 1ص. 415.

9 - امحمد احدى، دراسة سوسيو اقتصادية لأعراف الجنوب نموذج عرف تيدرين (ايت شاكر)بمنطقة الرتب، مطبعة المتقي –برينتر المحمدية، 2007، ط،1، ص 2.

10 - الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة3، 1983، الجزء1، ص127-128.

11 - الادريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الافاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ، ص 225-226.

12 - أسكان الحسين، تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط، مجلة أمل، العدد 24، سنة 2000، ص19.

13 - ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص 90-91.

14 - مارمول كربخال، إفريقيا، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص 44-46.

15 - الادريسي الشريف، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، الجزائر، 1957، ص22.

16 - الادريسي، وصف إفريقيا...،م. س، ص43-44.

17 - أحمد عبد اللوي، مدغرة واد زيز: إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996، ص 100.

18 - أحمد عبد اللوي، مدغرة واد زيز...، م. س، ص 100.

19 - امحمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، جامعة ابن زهر، مطبعة سوس-أكادير، 2012، ص 70-71.

20 - ابن الخطيب لسان الدين، اعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، الدارالبيضاء، نشر إبراهيم الكتاني، 1964، ص 128.

21 - حسن الوزان، وصف افريقيا...، م س، ج1 ، ص 127- 128.

22 - أنظر دراسة: تاوشيخت لحسن، عمران سجلماسة: دراسة تاريخية وأثرية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2008.

23 - الادريسي، نزهة المشتاق في اختراق الافاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ، ص225.

24 - محمد لمراني علوي، القانون العرفي بقصور تافيلالت: قصر أخنوش نموذجا، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة، تنسيق أحمد المحمودي وإبراهيم القادري بوتشيش، سلسلة الندوات 22، 2009، ج2، ص5.

25 - امحمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي...،م س، ص 63.

26 - ملولي ادريسي عبد الرحمان، من تاريخ شبكة توزيع المياه بمدينة فاس، مجلة دعوة الحق، السنة51، ماي 2009،العدد 392، ص128.

27 - ROCHE PAUL, L'RRIGATION ET LA STATUT DES EAUX AU MAROC, IN REVUE JIRIDIQUE ET POLITIQUE : INDIPENDANCE ET COOPERATION, N°1 ,1965, P 258-259

28 - بن يدر محمد، عرف توزيع الحصص المائية: إمضير نموذجا، ضمن أعمال ندوة القانون والمجتمع بالمغرب، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005، ص43.

29 - أنظر: مهدان محمد، المصطلحات الخاصة بتوزيع المياه عند قبائل ايت عطا بالجنوب المغربي، ضمن كتاب المصطلحات الجغرافية الامازيغية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2011

30 - بن يدر محمد، عرف توزيع الحصص المائية...، م س، ص 253.

31 - محمد لمراني علوي، الماء بتافيلالت من خلال وثيقة جديدة، مجلة أمل، العدد 24، 2000، ص 70.

32 - نفسه، ص 70.

المصادر والمراجع:

- ابن الخطيب لسان الدين، اعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، الدارالبيضاء، نشر إبراهيم الكتاني، 1964.
- ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992.
- أحمد عبد اللوي، مدغرة واد زيز: إسهام في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال العصر الحديث، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996.
- الادريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الافاق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ
- الادريسي الشريف، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، الجزائر، 1957.
- ادواد كار ، ما هو التاريخ ، ترجمة ماهر كيلاني وبيار عقل بيروت، الطبعة الثانية، 1980.
- أسكان الحسين، تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط، مجلة أمل، العدد 24، سنة 2000.
- الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.
- امحمد احدى، دراسة سوسيو اقتصادية لأعراف الجنوب نموذج عرف تيدرين (ايت شاكر)بمنطقة الرتب، مطبعة المتقي –برينتر المحمدية 2007،
- امحمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، جامعة ابن زهر، مطبعة سوس-أكادير، 2012.
- بن يدر محمد، عرف توزيع الحصص المائية: إمضير نموذجا، ضمن أعمال ندوة القانون والمجتمع بالمغرب، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005.
- تاوشيخت لحسن، عمران سجلماسة: دراسة تاريخية وأثرية، مطبعة النجاح الجديدية، البيضاء، 2008.

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول نتائج الاحصاء العام للسكان والسكنى2014 / مستقبلية مغرب 2030، اية ديمغرافية ، www.hcp.ma/file/ تاريخ الاطلاع 2018/06/20
- حليمة بن كرعي، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ،الرباط، 2004.
- خالد طحطح، الكتابة التاريخية ، دار توبقال للنشر الدار البيضاء ،2012.
- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة المصرية العصرية صيدا- بيروت ،1999.
- عبد القادر بوراس، اتحادية ايت عطا والعرف القبلي، ضمن كتاب الاعراف بالبادية المغربية ،منشورات مجموعات البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة السلام للطباعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2004.
- مارمول كربخال، إفريقيا، مكتبة المعارف، الرباط، 1984.
- محمد لمراني علوي، القانون العرفي بقصور تافيلالت: قصر أخنوش نموذجا، ندوة التاريخ والقانون التقاطعات المعرفية والاهتمامات المشتركة، تنسيق أحمد المحمودي وإبراهيم القادري بوتشيش، سلسلة الندوات 22، 2009.
- ملولي ادريسي عبد الرحمان، من تاريخ شبكة توزيع المياه بمدينة فاس، مجلة دعوة الحق، السنة51، ماي 2009، العدد 392.
- مهدان محمد، المصطلحات الخاصة بتوزيع المياه عند قبائل ايت عطا بالجنوب المغربي، ضمن كتاب المصطلحات الجغرافية الامازيغية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2011.
- Larbi Mezzine, Le Tafilalet contribution à l'histoire du Maroc aux XVIIe XVIII siècles, .imprimerie najah el Jadida, Casablanca 1987.
- ROCHE PAUL, L'RRIGATION ET LA STATUT DES EAUX AU MAROC, IN REVUE JIRIDIQUE ET POLITIQUE: INDIPENDANCE ET COOPERATION, N°1, 1965.